

سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية

(دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)

إشراف الدكتور

علي كنعان

إعداد طالب الماجستير

علي محمود محمد

قسم المصارف والتأمين

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

الملخص

إن موضوع الفائدة كان ومنذ زمن وما يزال نقطة اختلاف بين الاقتصاديين فمن خلاله يمكن تنفيذ أدوات السياسة النقدية بغية الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المحددة بواسطة السياسة الاقتصادية لأي دولة، ومع ظهور المصارف التي تعدّ عصب الاقتصاد والخلية الأساسية لنمو الاقتصاد الوطني ومحركه لأنها تحفظ الأموال وتحركها وتنميتها وتسهل تداولها، أضحت سعر الفائدة بمنزلة الجهاز العصبي للمصارف التجارية لما له من تأثير كبير في إيرادات هذه المصارف ومصاريقها من خلال أسعار الفائدة المدينة والدائنة المفروضة على نشاطها، وفي إطار ذلك هدف الباحث إلى دراسة مدى إسهام هامش الفائدة الصافي بربحية المصرف التجاري؛ وذلك بالتطبيق على مصرف سورية والمهجر لأنّ الفوائد الدائنة والمدينة تشكّل النسبة الكبرى من إيرادات ومصاريق المصرف التجاري؛ وذلك من خلال عرض حجم إيرادات المصرف ومصاريقه ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة المفروضة من قبل المصرف المركزي، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن ربحية المصارف التجارية تتكون بمعظمها من هامش الفائدة الصافي الذي يعبر عن الفرق بين الفوائد الدائنة المستوفاة عن التسهيلات الممنوحة وبين الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع.

أولاً_ الإطار العام للبحث (General framework of the research):

٧ المقدمة Introduction:

يعدُّ القطاع المصرفي أحد القطاعات الخدمية المهمة في الاقتصاديات الحديثة ليس فقط لدوره في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتعبئتها بل لأنه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي وأصبحت متانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد، فطبيعة أعمال البنوك تعتمد بالدرجة الأولى على استثمار أموال الغير (المودعين) وذلك مقابل منحهم عوائد (فوائد) على أموالهم المودعة، وكذلك لها دور بارز في الحياة الاقتصادية فهي أداة لا يمكن الاستغناء عنها لأنها عامل مهم في تمويل المشاريع الإنتاجية وتمويل الاستثمار الذي يعدُّ عصب النشاط الاقتصادي، إذ تقوم البنوك بمنح تسهيلات مصرفية (قروض) لعملائها؛ وذلك مقابل الحصول منهم على فوائد على استخدام هذه الأموال، ومن ثمَّ فالمصرف التجاري يحقق ربحه المصرفي بشكل رئيس من خلال الفارق بين الفوائد الدائنة والمدبنة، ومن هنا تأتي الأهمية الكبيرة لسعر الفائدة من خلال تأثيره الكبير في ربحية المصرف بحسب التغير الذي يطرأ عليه ارتفاعاً وانخفاضاً بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف التي تعدل بحسب الرؤية الاقتصادية في كل مرحلة، وبناء على ما تقدم فإنَّ هذا البحث هو قراءة وتحليل عملي لموضوع التأثير الذي يحدثه التغير في سعر الفائدة في ربحية المصرف التجاري.

٧ مشكلة البحث Research Problem Definition:

تشكّل الودائع المصرفية الحجم الأكبر من مجموع الخصوم الكلية في المصرف التجاري وترتب عليه النسبة الكبرى من المصاريف التي تتمثل بأعباء الفوائد المدفوعة للمودعين، وكذلك تحتل التسهيلات الائتمانية الحجم الأكثر أهمية من مجموع الأصول الكلية في المصرف، وتعود عليه بنسبة كبيرة من الإيرادات التي تتمثل بالفوائد التي يحصل عليها من الزبائن المقترضين نظير منحهم الائتمان، وانطلاقاً من أهمية الدور الكبير الذي يؤديه سعر الفائدة في المصارف التجارية إذ يشكّل دخل الفائدة الصافي النسبة الكبرى من أرباحها، فهو يعرض المصرف لمخاطر تغييره، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

1_ هل تؤثر تغييرات سعر الفائدة في ربحية المصرف التجاري؟

٧ أهداف البحث :Research Purposes

تتجلى أهداف البحث فيما يأتي:

- 1_ تعرف مفهوم سعر الفائدة ومخاطرها.
- 2_ تعرف مفهوم ربحية المصارف التجارية والمتغيرات المؤثرة منها.
- 3_ ولما كانت المصارف الخاصة في سورية تتعرض لتأثير تغييرات سعر الفائدة وتقلباتها، ففي الحالة العملية درست العلاقة الإحصائية التي تربط بين كل من الفوائد المدينة ومصاريف المصرف، وبين الفوائد الدائنة وإيرادات المصرف، ومن ثم درست العلاقة الإحصائية بين صافي الدخل من الفوائد وكل من إجمالي الدخل التشغيلي وصافي الربح قبل الضريبة.

٧ أهمية البحث :The Importance of Research

إن لسعر الفائدة تأثيراً كبيراً في المصارف التجارية إذ إن تقلبه وتغيره يعرض المصرف لمخاطر سعر الفائدة التي تهدد ربحيته، ونظراً إلى أن المصارف الخاصة في سورية تتعرض لهذه المخاطر فلا بد من دراسة تأثير تغيرات سعر الفائدة في ربحية هذه المصارف، ويمكن تحديد أهمية البحث في النقاط الآتية:

- 1_ تتعرض المصارف التجارية لتأثير سعر الفائدة (المدين والدائن) في أوجه نشاطه المختلفة الذي يتغير ويتقلب ممّا يعرضه لمخاطر يجب تحديدها وقياسها وإدارتها.
- 2_ دراسة أثر تغييرات الفوائد الدائنة في إيرادات المصرف التجاري.
- 3_ دراسة أثر تغييرات الفوائد المدينة في مصاريف المصرف التجاري.
- 4_ دراسة أثر تغييرات صافي الدخل من الفوائد في ربحية في المصرف التجاري.

٧ الدراسات السابقة :Literature Review

٧ الدراسات باللغة الانكليزية:

أولاً دراسة (Sy Amadou)، 2005، بعنوان:

(Managing The Interest Rate Risk Of Indian Banks)

هدفت الدراسة إلى دراسة مخاطر سعر الفائدة في المصارف الهندية إذ إن احتفاظ المصارف الهندية الكبير بالأوراق المالية الحكومية دعا إلى توجيه الاهتمام إلى مخاطر هذه المصارف مثل مخاطر أسعار الفائدة، لذلك تقوم هذه الدراسة بقياس هذه المخاطر باستخدام الأمد والقيمة المعرضة للخطر،

وتقوم على تقييم الإدارة الحالية للبنوك، وخلصت هذه الدراسة إلى عددٍ كل من القطاع العام والمصارف الخاصة القديمة ذات حساسية لأسعار الفائدة، في حين قام كل من المصارف الخاصة الحديثة والمصارف الأجنبية ببناء خط دفاع ملائم مقابل هذا النوع من المخاطر، وقدمت هذه الدراسة عدداً من التوصيات إلى السياسات الحكومية ولتطبيقات المصارف بإدارة مخاطر أسعار الفائدة.

٣ الدراسات باللغة العربية:

أولاً_ دراسة (الطراونة، سعيد)، بعنوان (سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من القروض في البنوك التجارية العاملة في الأردن "دراسة قياسية").

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم سياسة تسعير معدلات الفوائد المقبوضة في المصارف التجارية العاملة في الأردن، إذ درست تأثير عاملين في هذه السياسة، وهما إيرادات البنوك وأثر القوانين التي تفرضها الحكومة والبنك المركزي مثل معدلات الضريبة ونسبة الاحتياطي القانوني في الودائع، مستخدماً في ذلك طريقة المربعات الصغرى بالمتغيرات الوهمية للبيانات المالية لستة عشر بنكاً تجارياً في المدة من 1996 إلى 2000.

ثانياً: دراسة (أبو عيسى، وجدان صيري)، 2007، بعنوان (مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة_حالة تطبيقية مقارنة على المصارف السورية).

هدفت الباحثة في دراستها إلى دراسة مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بالتطبيق السليم لاتفاق بازل2 فيما يتعلق بطرائق قياس مخاطر سعر الفائدة، وبما يضمن إدارة هذه المخاطر في ميّزاتية المصرف إدارة سليمة تجعل أداءه جيداً وقوياً، وتوصلت الدراسة إلى أن قرارات مجلس النقد والتسليف مستوحاة من معايير اتفاق بازل2 وتقوم بتوجيه المصارف نحو كيفية إدارة مخاطر سعر الفائدة والطرائق الواجب إتباعها لقياس هذه المخاطر، وإن المصارف تستخدم طريقة فجوة الاستحقاق كطريقة أساسية في قياس مخاطر سعر الفائدة التي تساعد على بيان أثر مخاطر سعر الفائدة في دخل الفائدة الصافي وهامش صافي الفوائد كمقياس للربحية (قائمة الدخل)، وتبين عملياً بأن تغيرات أسعار الفائدة تؤثر تأثيراً إيجابياً في NII و NIM عندما يحقق المصرف فجوة استحقاق سالبة، وبالعكس في حال فجوة الاستحقاق السالبة.

ثالثاً: دراسة (عقل، سعيد جمعة)، 2005، بعنوان (استراتيجية إدارة مخاطر سعر الفائدة في المصارف التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات).

هدفت إلى معرفة كيفية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التجارية الأردنية والوقوف على مدى تطبيق إستراتيجية استخدام أدوات المشتقات المالية في إدارة مخاطر سعر الفائدة وتحديد المعوقات التي تحول دون استخدامها في المصارف التجارية الأردنية، ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين هيكل الأصول والخصوم الحساسة للفائدة ومخاطر أسعار الفائدة، واعتماد حجم مخاطر أسعار الفائدة على مقدار الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة للفائدة ونوعها وكذلك على مقدار تغيير أسعار الفائدة واتجاهه.

رابعاً: دراسة (الخطيب، منال)، بعنوان (تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف السورية).

أجريت هذه الدراسة بالتطبيق على أحد المصارف السورية للوصول إلى نموذج يمكن بواسطته قياس تكلفة مخاطر الائتمان فضلاً عن تكاليف الائتمان الأخرى، وقد استخدمت في بناء هذا النموذج أهم النسب المالية ذات العلاقة بالائتمان المصرفي والمتمثلة في نسب سداد المديونيات ونسب الكفاءة المالية والإدارية والكفاءة الفنية ونسب توافر رأس المال ومعدلات العائد على رأس المال والأصول والعائد على الاستثمار ونسبة صافي الربح، واختيرت في هذه الدراسة عينة عشوائية من ميزات 91 عميلاً من عملاء المصرف الذين أموا مدة الائتمان سواء بالسداد التام أو بالتعثر.

وتوصلت الدراسة إلى بناء النموذج الآتي لقياس تكلفه مخاطر الائتمان:

$$I \text{ ت خ} = \text{قيمة القرض (1+ف) [(1+خ)(1+ض) - 1] - ق.}^1$$

v اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

مع الأهمية العلمية والعملية للدراسات السابقة، إلا أن هذه الدراسة تتميز بأخذ أحد المصارف الخاصة في سورية (مصرف سورية والمهجر) الذي اختير لأنه من المصارف الأقدم في السوق السورية، ولأنه أول مصرف سوري يُصنّف من قبل وكالة تصنيف عالمية (كابيتال انتليجنس) ودرجة التصنيف

1 إذ: ت خ = تكلفة المخاطرة، ف = معدل سعر الفائدة الخالي من المخاطر، خ = درجة المخاطر، ض = معدل التضخم، قيمة الرصيد التعويضي = I ق

هي (BB)، والعمل على دراسة أثر تقلب سعر الفائدة في دخل الفائدة الصافي، وتأثير دخل الفائدة بربحية المصرف التجاري.

ويأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في شرح جوانب الظاهرة المدروسة والوصول إلى نتائج ذات فائدة في تبيان الأثر الذي يحدثه متغير سعر الفائدة في ربحية المصارف التجارية.

٧ فرضيات البحث Hypothesis:

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه وضع الباحث الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الفوائد الدائنة وبين متغير الإيرادات في المصرف التجاري.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الفوائد المدينة وبين متغير المصاريف في المصرف التجاري.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير دخل الفائدة الصافي وبين متغير إجمالي الدخل التشغيلي في المصرف التجاري.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير دخل الفائدة الصافي وبين متغير صافي الربح قبل الضريبة في المصرف التجاري.

٧ منهج البحث Research Methodology:

تحقيقاً لأهداف البحث قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال:

1_ الاستناد إلى الكتب والدوريات والبحوث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية من أجل جمع المعلومات عن سعر الفائدة والمصارف التجارية والنقاط ذات العلاقة بالبحث؛ وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث، فضلاً عن التشريعات والنظم والتعليمات ذات العلاقة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف.

2_ الاستناد إلى القوائم المالية للمصرف التجاري عينة الدراسة وتحليلها وجمع البيانات منها التي نحتاج إليها في الدراسة التحليلية والإحصائية.

3_ استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية بالشكل الذي يخدم أهداف البحث.

٧ أدوات البحث Search Tools:

- 1_ اعتمد الباحث في الجانب النظري على الكتب والدراسات والبحوث والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والقوانين والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف ذات الصلة.
- 2_ اعتمد الباحث في الجانب العملي على القوائم المالية السنوية المنشورة للمصرف عينة الدراسة (مصرف سورية والمهجر) خلال مدة الدراسة من عام 2005 - 2011؛ وذلك من أجل دراسة أثر التغيرات في أسعار الفائدة في ربحية المصرف.
- 3_ كذلك تتضمن الحالة العملية اختبار الفرضيات إحصائياً بالاعتماد على برنامج (EViews6) وما يقدمه من اختبارات إحصائية، معتمداً على التقارير السنوية للمصرف عينة الدراسة المتضمنة الفوائد المدينة والدائنة ودخل الفائدة الصافي وإجمالي الدخل التشغيلي وصافي الربح قبل الضريبة.

٧ مخطط البحث:

أولاً_ الإطار العام للبحث

ثانياً_ الإطار النظري للبحث

ن الفصل الأول: سعر الفائدة:

1_ مفهوم سعر الفائدة.

2_ تعريف سعر الفائدة.

3_ مخاطر سعر الفائدة.

ن الفصل الثاني: ربحية المصرف التجاري:

1_ مفهوم ربحية المصرف التجاري.

2_ تعريف الربحية.

3_ المتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية.

• 1_3: العوامل الخارجية.

• 2_3: العوامل الداخلية.

ثالثاً_ الإطار العملي للبحث:

ن 1_ ربحية مصرف سورية والمهجر وتأثير تغير سعر الفائدة فيه.

ن 2_ اختبار الفرضيات:

• 1_2: الفرضية الأولى.

• 2_2: الفرضية الثانية.

• 3_2: الفرضية الثالثة.

• 4_2: الفرضية الرابعة.

ثانياً_ الإطار النظري للبحث (The theoretical framework of the research):

الفصل الأول: سعر الفائدة (Interest rate):

يعدُّ سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة الاقتصاد الكلي واتجاهه، وهو محل جدل في علم الاقتصاد؛ ذلك أنه ما يزال إلى وقتنا الحاضر مجالاً لدراسة الأكاديميين وتحليلهم، وموضوعاً يثير نقاش المفكرين والباحثين والمنظرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم.

1_ مفهوم سعر الفائدة (The concept of interest rate):

يعدُّ سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي، فمن خلاله يمكن تنفيذ أدوات السياسة النقدية بغية الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المحددة من قبل السياسة الاقتصادية لأي دولة،¹ وعلى مستوى أكثر عمومية فإنَّ لسعر الفائدة تأثيراً في الاقتصاد بصفة عامة، لأنه لا يؤثر فقط في رغبات المستهلكين في الاستثمار أو الادخار ولكن أيضاً في قرارات المستثمرين من أصحاب الأعمال، إذ يقوم المقترض بمقارنة سعر الفائدة بالكفاية الحدية لرأس المال التي تعبّر عن نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله، فإذا كان سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال أقلع المستثمر عن تنفيذ المشروع وفضّل القيام بإيداع أمواله. ومن ثم كلما كانت الكفاية الحدية أكبر من سعر الفائدة زاد حماس المقترض للمشروع وازدادت رغبته في الحصول على القرض، واطلاقاً من ذلك يمكن القول: إن سعر الفائدة من المتغيرات المهمة على المستوى الكلي والجزئي،² وغالباً ما تقتزن معدلات الفائدة بمصادر التمويل سواء أكانت هذه المصادر قصيرة الأجل، أم متوسطة الأجل، أم طويلة الأجل، إذ

1 للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ المادة الأولى من قانون النقد الأساسي (القانون 23 لعام 2002).

_ مصطفى رشدي، تاريخ الاقتصاد العالمي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص 9.

_ أكرم الحوراني، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، 2005، ص 1.

2 كمال شرف، وهاشم أبو عراج، النقود والمصارف، جامعة دمشق، 1994، ص 160-161. وللزيد من المعلومات انظر:

_ عبد المنعم السيد علي، ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط 9، دار الحامد للنشر، عمان، 2004، ص 298.

_ سامر مطهر قطنجي، النموذج الرياضي للربا، 2007، متاحة على الرابط: www.kantakji.com، ص 24.

_ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994، ص 174.

يخصص رأس المال في إطار النظرية النقدية من خلال أسعار الفائدة التي تتفاوت بحسب تفاوت آجال الاقتراض،¹ فالقوائد على القروض طويلة الأجل تكون مرتفعة، في حين تكون أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل أقل، وتكون أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل بين السعيرين، وترتفع أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال في أوقات الرواج الاقتصادي، الذي يعمل على توفير العديد من الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين.²

2_ تعريف سعر الفائدة (The definition of the interest rate):

تعددت الآراء التي تعرّف سعر الفائدة فقد عرفها (سميث وريكاردو) بأنها التعويض الذي يدفعه المقترض عن الربح الذي كان يمكن أن يحققه باستثمار ماله،³ ويعرفها الفريد مارشال في كتابه "أصول علم الاقتصاد" بأنه الثمن الذي يدفع لاستخدام رأس المال في أية سوق ويميل إلى مستوى التوازن إذ إنّ الطلب الكلي على رأس المال في هذه السوق عند سيادة هذا السعر يصبح معادلاً للكمية المعروضة، أمّا توسينغ فيقول: إنّ سعر الفائدة يتحدد عند المستوى الذي يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تجلب المنفعة الحدية من الادخار.

في ضوء ذلك يمكننا تعريف سعر الفائدة من وجهة نظر المدخر أو المقرض بأنه: مكافأة على تأجيل استهلاكه في الوقت الحالي للمستقبل، أمّا من وجهة نظر المقترض فيعدّ سعر الفائدة بأنه كلفة اقتراض الأموال، وكلما زاد سعر الفائدة زاد الادخار وقل الاقتراض وانخفض الاستثمار.

1 فادي الخليل وآخرون، الأسباب الداخلية للتعدّل في السياسة النقدية في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (3)، 2006، ص141.
2 للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ Frederic S. Mishkin, The economics of money, banking, and financial markets, 7th ed, Pearson Addison-Wesley, The Addison-Wesley series in economics, 2004, pp. 63- 64.

_ علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، ط1، دار الرضا للنشر، سورية، 2003، ص231.

3 بلعوز بن علي، أثر سياسة تعديل سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص36. وللزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، نحو نموذج لمعدل العائد في الاقتصاد الإسلامي، مركز بحوث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 2، 2008، ص4.

_ محروس حسن، إدارة المنشآت المالية، ج1، مطبعة الأهرام، مصر، 1992 ص 90.

3_ مخاطر سعر الفائدة (Interest rate risk):

ينطوي العمل المصرفي بطبيعته على مجموعة واسعة من المخاطر، وعلى المصرفيين أن يفهموا طبيعة هذه المخاطر، وأن يتأكدوا من أن المصارف المعنية تقدرها وتتصرف على أساسها بشكل ملائم،¹ ونظراً إلى أن الدخل الصافي من الفوائد (Net Interest Income) يشكل نسبة مهمة من مجموع الدخل العامل للمصرف، فإن مخاطر سعر الفائدة تكتسب أهمية خاصة، فارتفاع أسعار الفائدة يخلق للمصارف مخاطرة تتمثل بدفع أسعار أعلى على ودائعها وغيرها من مطلوباتها قياساً إلى ما تحصل عليه من إيراداتها، ومع أن مخاطر سعر الفائدة هي جزء لا يتجزأ من العمليات المصرفية، غير أنه يمكن أن يشكل وجودها بشكل مفرط خطراً كبيراً على أرباح المصرف وقاعدته الرأسمالية، وتتخذ مسألة إدارة هذه المخاطر أهمية متزايدة في الأسواق المالية المتطورة، وبالأخص في البلدان التي تقوم بتحرير نظم أسعار الفائدة،² وقد جاء في المبدأ (15) من وثيقة لجنة بازل المتعلقة بمبادئ رقابة مخاطر سعر الفائدة وإدارتها في سبتمبر 2003،³ تعريف مخاطر سعر الفائدة بأنها: "تعرض الحالة المالية للمصرف لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة، وبعد قبول هذه المخاطر جزءاً طبيعياً من العملية المصرفية، ويمكن أن تكون مصدراً مهماً للربحية ولقيمة حقوق المساهمين، ولكن الإفراط في هذه المخاطر يمكن أن يشكل تهديداً لأرباح المصرف وقاعدته الرأسمالية إذ إن التغير في أسعار الفائدة يؤثر في أرباح المصرف؛ وذلك نظراً إلى تغير صافي الربح من الفائدة، وكذلك مستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة وتكاليف التشغيل، كما تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة في قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية، إذ إن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الحالات التدفقات النقدية ذاتها) تتغير بتغير أسعار الفائدة، ومن هنا تكمن أهمية إدارة

1 سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 61.

2 للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:

_ سمير الشاهد، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة إلى الصناعة المصرفية العربية، المبادئ الأساسية

للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية)، اتحاد المصارف العربية، 2003، ص 48.

_ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، ج2، بيروت، رياض الصالح، 2005، ص 20.

3 للمزيد من المعلومات انظر:

- إدارة البحوث، اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل (ii)، النشرة المصرفية

العربية، هذه الورقة أعدتها إدارة البحوث والمجلة وبنك المعلومات بالتعاون مع الخبير الاقتصادي والمالي نبيل حشاد، الفصل

الأول، بيروت، لبنان، آذار/مارس، 2005، ص 14-21.

- نبيل حشاد، دليلك إلى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف، موسوعة بازل 2، ج2، بيروت، رياض الصالح، 2005،

ص 18.

المخاطر بطريقة فعّالة للحفاظ عليها في نطاق المستويات التحويلة لضمان سلامة المصارف وأمانها.¹

وذهب كلٌّ من (Stevenson، Fifield، Dhanani، Helliia) إلى أن مخاطر سعر الفائدة تتعلق بالتغيرات في الربح، والتدفقات النقدية أو بتقييم المنشأة للتحركات في أسعار الفائدة.²

الفصل الثاني: ربحية المصرف التجاري (commercial bank profitability):

تهدف المصارف التجارية إلى تعظيم ربحيتها شأنها في ذلك شأن أي منشأة أعمال يهدف ملاكها إلى تعظيم ثروتهم وزيادة القيمة السوقية لأسهمهم، ويعدُّ تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجارية.

1_ مفهوم ربحية المصرف التجاري (concept of commercial bank profitability):

تعدُّ ربحية المصرف التجاري أمراً ضرورياً لبقائه واستمراره، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وهو أيضاً الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لأنَّه مؤشر مهم لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله، هذا وإن تحقيق المصرف التجاري للربحية يحفز رجال الأعمال والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية، وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الأموال فيها، كما أن الربحية تسمح بالتطوير والتوسع في الخدمات المصرفية، وهي كذلك مؤشر لأداء المصرف التجاري فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة المصرف التجاري.³

هذا وتعتمد المصارف التجارية إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع ومصادر الأموال بأقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات

1 Bank for International Settlements, Basel Committee, Principles For the Management and Supervision of Interest Rate Risk, Septemper, 2003 available at (<http://www.bis.com/pupl/bcbs/102.pdf>), P5.

2 للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على:

_ عبد المعطي لاشين محمد منسي، إدارة المنشآت المالية: المصارف الشاملة_ البورصات المالية_ صناديق الاستثمار، ط3، جامعة قناة السويس، مصر، 2006، ص57.

_ Helliar, Dhanani, Fifield, Stevenson, 2005, Interest Rate Risk Management, London, England, CIMA publishing, p17.

3 محمد سويلم، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع K الإسكندرية، 1993، ص90-91. وللمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ أكرم حداد، ومشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص51.

_ أكرم حوراني، وعبد الرزاق حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2010.

مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً، إذ إنها تسعى لتوظيف ما يزيد من أموالها على الاحتياجات الأولية والثانوية في مجالات الإقراض، وألا توجه من أموالها نحو الاستثمار إلا ما يفيض عن حاجات الإقراض،¹ إذ تشكل القروض والسلف أهم أشكال توظيفات موجودات المصارف التجارية وأكثر هذه الموجودات ربحية، ويعود السبب في ذلك إلى أن وظيفة إقراض الأموال هي إحدى الوظائف الكلاسيكية للمصارف التجارية،² فكلما ازداد حجم القروض ازدادت الفوائد ومن ثم ازدادت الربحية، ولكن ذلك قد يعرض البنك للخطر، فالربحية والسيولة مفهومان متعارضان يؤدي الأخذ بالأول إلى الخطر، ويؤدي الاحتفاظ بالسيولة إلى خسارة المصرف.³

2_ تعريف الربحية (definition of profitability):

عرّف الاقتصاديون الدخل بأنه مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة، وفي تعريف آخر: بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية المدة دون أن تؤثر في رأس المال المستثمر،⁴ هذا ويمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها،⁵ هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: الاستثمار والتمويل.⁶

1 محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص462.

2 خالد أمين عبد الله، واسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 92.

3 هنا لابد من القول: إن الربح للمؤسسات المالية لا يتحقق من هامش الإقراض فحسب، بل يمكن أن يتحقق الربح من خلال إدارة الأصول والخصوم. وللمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص35-38.

4 لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

_ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، ط1، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1989 م، ص41.

_ وليد الحياي، المحاسبة المتوسطة، ط1، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 65.

5 علماً بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.

6 مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص42.

_ قرار الاستثمار: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

_ قرار التمويل: وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكيين وديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

3_ المتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية:

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتوزع هذه العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية.

1_3_ العوامل الخارجية (External factors):

1_1_3_ أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتؤدي أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير في استثمارات المصارف، وإن معظم إيرادات المصارف التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.

2_1_3_ السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها.

3_1_3_ التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية.

4_1_3_ الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي.

5_1_3_ المنافسة.

2_3: العوامل الداخلية (Internal factors):

1_2_3: هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه، تؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال.

2_2_3: توظيف الموارد: توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري، إذ إن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها.

3_2_3: أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية وأرباح (أو خسائر) القروض.

4_2_3: عمر المصرف وعدد موظفيه وعدد فروعه.

5_2_3: حجم المصرف وإدارته.

6_2_3: السيولة.

ثالثاً_ الإطار العملي للبحث (Practical framework of the research):

قام الباحث بتحليل مساهمة الفوائد الدائنة والمدينة في كل من إيرادات المصرف عينة الدراسة ومصاريفه (مصرف سورية والمهجر)¹، وكذلك مساهمة صافي الدخل من الفوائد (الذي هو عبارة عن الفارق بين الفوائد الدائنة والمدينة) في إجمالي الدخل التشغيلي للبنك (الذي يعبر عن صافي

1 بنك سورية والمهجر ش.م.م.: أسس بنك سورية والمهجر كشركة مساهمة مغلقة في 19 تشرين الثاني 2003 بموجب السجل التجاري رقم (13900)، بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001، وتأسس المصرف برأس مال مقداره 1,500,000,000 موزعاً على 3,000,000 سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد، وقد زيد رأس المال تدريجياً ليصل إلى 3,000,000,000 ليرة سورية، وهو أول مصرف سوري صنفت من قبل وكالة تصنيف عالمية (كابيتال انتليجنس) ودرجة التصنيف هي (BB).

الإيرادات المالية دون المصاريف التشغيلية¹، وذلك عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام 2005 حتى نهاية عام 2011، وما شهدته هذه المدة من تغيرات في سعر الفائدة الدائنة والمدينة، وأثر ذلك في ربحية البنك (صافي الربح قبل الضريبة)، ومن ثم قام الباحث باختبار الفرضيات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS 6.

1_ ربحية مصرف سورية والمهجر وتأثير تغير سعر الفائدة فيه:

أوردنا كلاً من الجدولين (1) و(2) واللذين يوضحان تغيرات ربحية مصرف سورية والمهجر خلال الأعوام 2005 - 2011 وتأثير تغير سعر الفائدة في ذلك.

الجدول رقم (1)

تغير ربحية بنك سورية المهجر (2005 - 2011)

بالتغيرات السورية

| السنة | صافي الربح قبل الضريبة ² | التغير في صافي الربح قبل الضريبة |
|-------|-------------------------------------|----------------------------------|
| 2005 | 275,514,171 | - |
| 2006 | 192,704,045 | -30.06% |
| 2007 | 362,997,546 | 88.37% |
| 2008 | 928,747,568 | 155.86% |
| 2009 | 884,101,537 | -4.81% |
| 2010 | 964,821,240 | 9.13% |
| 2011 | 851,967,824 | -8.37% |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية لبنك سورية والمهجر للأعوام المذكورة.

1 المقصود بالمصاريف التشغيلية: نفقات الموظفين، واستهلاكات الموجودات الثابتة، وإطفاءات الموجودات غير الملموسة، ومصروف مخصص للخسائر الائتمانية، ومؤونة تقلبات أسعار الصرف، ومصروف خسارة استثمارات مالية، ومصاريف إدارية وعمومية.

2 المقصود بالربح غير الصافي هو صافي الربح قبل اقتطاع الضريبة.

الجدول رقم (2)

تأثير تغيرات سعر الفائدة في ربحية بنك سورية والمهجر (2005 - 2011)

بالليرات السورية

| البيان | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|------------------------------------|-------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| الفوائد الدائنة | 520,417,000 | 1,547,972,467 | 2,774,023,914 | 2,920,047,614 | 2,692,126,982 | 3,190,539,326 | 3,521,211,657 |
| الإيرادات ¹ | 771,060,904 | 1,788,723,388 | 3,123,651,146 | 3,417,157,148 | 3,186,893,574 | 3,771,743,056 | 4,475,656,650 |
| نسبة فوائد الدائنة من الإيرادات | 67.49% | 86.54% | 88.81% | 85.45% | 84.47% | 84.59% | 78.67% |
| الفوائد المدينة | 310,372,000 | 1,126,497,017 | 2,160,063,752 | 1,692,063,739 | 1,440,977,372 | 1,722,800,731 | 1,846,860,630 |
| المصاريف ² | 495,546,143 | 1,596,019,343 | 2,760,653,600 | 2,488,409,580 | 2,302,792,037 | 2,806,921,816 | 3,623,688,826 |
| نسبة فوائد المدينة من المصاريف | 62.63% | 70.58% | 78.24% | 68.00% | 62.58% | 61.38% | 50.97% |
| صافي الدخل من الفوائد | 210,045,000 | 421,475,450 | 613,960,162 | 1,227,983,875 | 1,251,149,610 | 1,467,738,595 | 1,674,351,027 |
| إجمالي الدخل التشغيلي ³ | 460,688,314 | 506,443,489 | 803,650,410 | 1,650,220,285 | 1,692,575,840 | 2,003,721,634 | 2,586,382,723 |
| نسبة صافي الفوائد من إجمالي الدخل | 45.59% | 83.22% | 76.40% | 74.41% | 73.92% | 73.25% | 64.74% |

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير المالية لبنك سورية والمهجر للأعوام المذكورة.

من خلال الجدولين (1) و(2) يمكن قول ما يأتي:

- عام 2005:

حقّق بنك سورية والمهجر ربحاً غير صافٍ مقداره (275,514,171) ل.س، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة (والبالغة 4,639 مليون ل.س) نسبة 67.49% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكّلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع (البالغة 21,089 مليون ل.س) نسبة 62.63% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغ سعر الفائدة خلال العام 2005 كما في الجدول الآتي⁴.

1 الإيرادات = الفوائد الدائنة + العمولات الدائنة + الإيرادات المالية.

2 المصاريف = الفوائد المدينة + العمولات المدينة + الخسائر المالية + المصاريف التشغيلية.

3 إجمالي الدخل التشغيلي = صافي الإيرادات المالية (دون المصاريف التشغيلية).

4 إذ صدر القرار رقم 4 تاريخ 2003/5/28 والقرار رقم 43 تاريخ 2004/1/5 اللذان نصا على تخفيض معدلات الفائدة الدائنة في سورية بعد ثباتها نحو عشرين عاماً، وكذلك صدر في العام 2005 كلٌّ من القرارات 119 بتاريخ 2005/3/9 و160 بتاريخ 2005/9/18 و172 بتاريخ 2005/11/14 و174 بتاريخ 2005/12/3 التي هدفت في مجموعها إلى إعطاء حيز أكبر من الحرية للمصارف في تحديد معدلات الفائدة وإتاحة فرص المنافسة بينها.

الجدول رقم (3)

سعر الفائدة خلال العام 2005

| الفوائد المدينة | | | الفوائد الدائنة | | |
|-----------------|----------|--------------------------------|-----------------|----------|------------------------------------|
| قطاعات أخرى | قطاع عام | البيان | قطاعات أخرى | قطاع عام | نوع الحساب |
| 8.00 | 7.00 | حسم السندات التجارية والصناعية | 1.00 | 0.5 | الحسابات الجارية |
| 8.00 | 7.00 | القروض والسلف قصيرة الأجل | 5.00 | - | حسابات التوفير > مليون ل.س |
| 8.50 | 7.00 | القروض والسلف متوسطة الأجل | 3.00 | - | حسابات التوفير < مليون ل.س |
| 9.00 | 7.00 | القروض طويلة الأجل | - 5.5 | - | الودائع لأجل (شهر، 3 أشهر، 6 أشهر) |
| 9.00 | 7.00 | القروض بضمانات شخصية | 7.00 | - | الودائع لأجل (سنة فما فوق) |
| 9.00 | 7.00 | الحساب الجاري المدين | | | |

المصدر: مصرف سورية المركزي، قرارات مجلس النقد والتسليف.

وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد (210,045,000) ل.س، شكّل ما نسبته 45.59% من إجمالي الدخل التشغيلي.

- عام 2006:

حقّق بنك سورية والمهجر ربحاً غير صافٍ مقداره (192,704,045) ل.س، منخفضاً عما كان عليه عام 2005 بنسبة 30.06%، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة (والبالغة 6,426 مليون ل.س) نسبة 86.54% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكّلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع (البالغة 43,957 مليون ل.س) نسبة 70.58% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال العام 2006 كما يأتي: 5%¹ على ودائع التوفير، و(7.55% - 8.57%) على الودائع لأجل، و0.75% على الودائع تحت الطلب، في حين بلغ

1 إذ كان للقرارين اللذين صدرا بنهاية العام 2005 (172 تاريخ 2005/11/14 و 174 تاريخ 2005/12/3) اللذين قضيا برفع سعر الفائدة الدائنة على الودائع لأجل بمقدار 2% مع إعطاء هامش + 0.5% ورفع سعر الفائدة المدينة على التسهيلات أثر كبير في ربحية بنك سورية والمهجر إذ ارتفعت نسبة الفوائد الدائنة من إجمالي الإيرادات إلى 86.54%، وكذلك صدر كل من القرارين 216 تاريخ 2006/8/16 والقرار 219 تاريخ 2006/8/30 اللذين لم يغيرا في سعر الفائدة الدائنة عما نصت عليه القرارات السابقة.

المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يأتي: 9.25% على حسم السندات، و(9.55%_10.39%) على القروض، و9.78% على الحساب الجاري مدين، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد (421,475,450) ل.س، شكّل ما نسبته 83.22% من إجمالي الدخل التشغيلي.

- عام 2007:

حقّق بنك سورية والمهجر ربحاً غير صافٍ مقداره (362,997,546) ل.س، مرتفعاً عما كان عليه عام 2006 بنسبة 88.37%، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة (والبالغة 13,372 مليون ل.س) نسبة 88.81% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكّلت الفوائد المدفوعة على الودائع (البالغة 56,027 مليون ل.س) نسبة 78.24% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال العام 2007 كما يأتي: 4.81%¹ على ودائع التوفير، و(7.06%-8.42%) على الودائع لأجل، 0.77% على الودائع تحت الطلب، في حين بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يأتي: 10.15% على حسم السندات، و(9.67%-10.32%) على القروض، و9.88% على الحساب الجاري مدين، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد (613,960,162) ل.س، شكّل ما نسبته 76.40% من إجمالي الدخل التشغيلي.

- عام 2008:

حقّق بنك سورية والمهجر ربحاً غير صافٍ مقداره (928,747,568) ل.س، مرتفعاً عما كان عليه عام 2007 بنسبة 155.86%، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة (والبالغة 18,134 مليون ل.س) نسبة 85.45% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكّلت الفوائد المدفوعة على الودائع البالغة (61,677 مليون ل.س) نسبة 68% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال العام 2008 كلاً من: 4.78%² على ودائع التوفير، و(5.44%-8.53%) على الودائع لأجل، 0.25% على الودائع تحت الطلب، في حين بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يأتي: 10.17% على حسم السندات،

1 صدر بتاريخ 2007/6/18 القرار رقم 298 إذ عدلت فيه المادة 2 من القرار رقم 174 بحيث تصبح "يجوز لمجالس إدارات المصارف العاملة تخفيض معدلات الفائدة الدائنة أو رفعها بمقدار (2) بالمئة".

2 صدر بتاريخ 2008/5/5 القرار رقم 393 الذي هدف إلى تعديل هيكله الودائع لأجل بالليرة السورية من خلال منح المصرف مرونة أعلى في تحديد أسعار فائدة ودائعه، وقد حدد القرار الفارق بـ3% لضمان وجود فارق تفضيل لدى المودع بين الودائع قصيرة وطويلة الأجل، وذلك لضمان استمرارية جذب المصادر التمويلية للاستثمار، وقد استجابت المصارف من خلال توسيع الفارق بين معدلي الفائدة الأدنى والأعلى على الودائع لأجل لديها ليقارب 3%.

و(9.70%_10.04%) على القروض، و10.23% على الحساب الجاري مدين، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد (1,227,983,875) ل.س، شكّل ما نسبته 74.41% من إجمالي الدخل التشغيلي، والملاحظ خلال هذا العام أن حجم التسهيلات الممنوحة وحجم الودائع قد زادت بالقيمة نفسها بنحو خمسة مليارات ليرة سورية.

- عام 2009:

حقّق بنك سورية والمهجر ربحاً غير صافٍ مقداره (884,101,537) ل.س، منخفضاً عما كان عليه عام 2008 بنسبة 4.81%، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة (والبالغة 19,391 مليون ل.س) نسبة 84.47% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكّلت الفوائد المدفوعة على الودائع (البالغة 65,678 مليون ل.س) نسبة 62.58% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال العام 2009 كلاً من: 4.67% على ودايع التوفير، و(4.98%_8.31%) على الودائع لأجل، و0.29% على الودائع تحت الطلب، في حين بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يأتي: 10.16% على حسم السندات، و(8.00%_9.23%) على القروض، و9.58% على الحساب الجاري مدين، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد (1,251,149,610) ل.س إذ شكّل ما نسبته 73.92% من إجمالي الدخل التشغيلي.

- عام 2010:

حقّق بنك سورية والمهجر ربحاً غير صافٍ مقداره (964,821,240) ل.س، مرتفعاً عما كان عليه عام 2009 بنسبة 9.13%، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة (والبالغة 30,353 مليون ل.س) نسبة 84.59% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكّلت الفوائد المدفوعة على الودائع (البالغة 83,483 مليون ل.س) نسبة 61.38% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال العام 2010 كلاً من: 4.35%² على ودايع التوفير، و(4.91%_7.96%) على الودائع لأجل، و0.23% على الودائع تحت الطلب، في حين بلغ المتوسط

1 صدر بتاريخ 2009/1/31 القرار رقم 462 الذي خفض أسعار الفوائد بنسبة 1% وهدف إلى تخفيض كلفة مصادر التمويل الذي بدوره يسهم في تخفيض معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومن ثمّ تحفيز الطلب الكلي، وقد استجابت المصارف من خلال تخفيض الفائدة على مصادر التمويل الآجلة، رافق ذلك انخفاض طفيف على أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية.

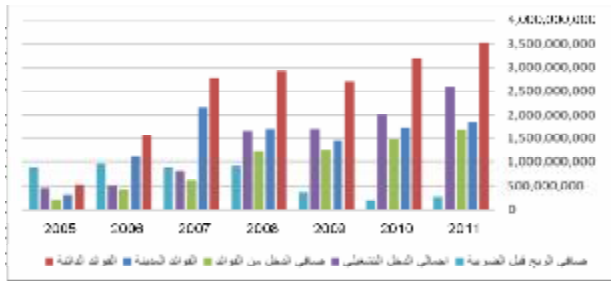
2 صدر بتاريخ 2010/8/24 القرار رقم 698 والقرار رقم 728 تاريخ 2010/12/28 اللذان خفضا أسعار الفوائد بنسبة 1% بهدف تخفيض كلفة مصادر التمويل الذي بدوره يسهم في تخفيض معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية. وقد استجابت المصارف من خلال تخفيض الفائدة على مصادر التمويل الآجلة، رافق ذلك انخفاض طفيف على أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ويعزى انخفاض فعالية الاستجابة لدى المصارف إلى وجود فائض سيولة حال دون تخفيض العائد على الأموال الموظفة الربح لديها.

المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يأتي: 9.88% على حسم السندات، (7.89%_ 9.20%) على القروض، 9.46% على الحساب الجاري مدين، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد (1,467,738,595) ل.س، شكّل ما نسبته 73.25% من إجمالي الدخل التشغيلي.

- عام 2011:

حقّق بنك سورية والمهجر ربحاً غير صافٍ مقداره (851,967,824) ل.س، منخفضاً عما كان عليه عام 2010 بنسبة 8.37%، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الممنوحة (والبالغة 21,231 مليون ل.س) نسبة 78.67% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكّلت الفوائد المدفوعة على الودائع (البالغة 58,653 مليون ل.س) نسبة 50.97% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع خلال العام 2011 كلاً من: 4.64%¹ على ودائع التوفير، و(4.76%_7.17%) على الودائع لأجل، و0.19% على الودائع تحت الطلب، في حين بلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة كما يأتي: 9.67% على حسم السندات، و(7.67%_ 9.26%) على القروض، 9.00% على الحساب الجاري مدين، وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد (1,674,351,027) ل.س، شكّل مانسبته 64.74% من إجمالي الدخل التشغيلي.

هذا ويمكن تمثيل بيانات الجدولين (1) و(2) في الشكل البياني الآتي:



الشكل رقم (1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (1) و(2).

1 إذ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5937) بتاريخ 2011/5/2 الذي عدل الفوائد بزيادتها بواقع نقطتين مئويتين على الودائع كلّها بهدف دعم الطلب على الليرة السورية وتعزيز إيداعات الليرة لدى المصارف، والقرار رقم (747/م/ن/ب4) بتاريخ 2011/07/18 الذي تم بموجبه تعديل هوامش حركة معدلات الفائدة الدائنة بمقدار 1% للحسابات الجارية والتوفير وبمقدار 2% للودائع الأجل، وكذلك صدر القرار رقم (795/م/ن/ب4) بتاريخ 2011/12/14.

2_ اختبار الفرضيات (Hypothesis testing):

ن قام البحث على دراسة مصرف سورية والمهجر، خلال المدة من 2005 وحتى 2011 بالاعتماد على البيانات السنوية للمتغيرات المستقلة والتابعة، لذلك اعتمد الباحث على دراسة المشاهدات بالاعتماد على سلسلة زمنية، إذ يوجد بالنسبة إلى كل متغير لدينا 7 مشاهدات (1×7)، وقد اعتمد على المتغيرات الآتية كما أوردناها في الجدول الآتي:

الجدول (4) المتغيرات الإجرائية للبحث

| الرمز | المتغير التابع | الرمز | المتغير المستقل |
|-------|------------------------|-------|-------------------------|
| Y1 | الإيرادات | X1 | الفوائد الدائنة |
| Y2 | المصاريف | X2 | الفوائد المدينة |
| Y3 | إجمالي الدخل التشغيلي | X3 | صافي دخل الفائدة الصافي |
| Y4 | صافي الربح قبل الضريبة | X4 | صافي دخل الفائدة الصافي |

ن وعند تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج EVIEWS 6 ودراسة طبيعة هذه البيانات حصلنا على النتائج الآتية:

1_2: الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الفوائد الدائنة وبين متغير الإيرادات في المصرف التجاري:
تحديد طبيعة البيانات:

| الإيرادات Y1 | الفوائد الدائنة X1 | البيان |
|-----------------|-----------------------|--------------|
| 2.93E+09 | 2.45E+09 | Mean |
| 3.19E+09 | 2.77E+09 | Median |
| 4.48E+09 | 3.52E+09 | Maximum |
| 7.71E+08 | 5.20E+08 | Minimum |
| 1.25E+09 | 1.05E+09 | Std. Dev. |
| -0.662694 | -0.960107 | Skewness |
| 2.359496 | 2.599758 | Kurtosis |
| 0.632011 | 1.122162 | Jarque-Bera |
| 0.729055 | 0.570592 | Probability |
| 2.05E+10 | 1.72E+10 | Sum |
| 9.40E+18 | 6.62E+18 | Sum Sq. Dev. |

نجد أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية Jarque-Bera يساوي إلى 0.57، و0.72 عند كل من متغيري الفوائد الدائنة والإيرادات على التوالي، وهي أكبر من 0.05، ومن ثمّ يمكن القول: إنّ البيانات الخاصة بكلّ المتغيرين تخضع لقانون التوزيع الطبيعي، ومنه يمكن الاستدلال على وجود العلاقة من خلال معامل ارتباط بيرسون، مع تحديد كل من إحصائية t ، واحتمال الدلالة Probability على الشكل الآتي:

| Correlation t-Statistic Probability | Y1 | X1 |
|---|--------------------------------|----------|
| Y1 | 1.000000 | |
| X1 | 0.992468 18.11519 0.0000 | 1.000000 |

نجد أنه توجد علاقة بنسبة 0.992 بين متغير الفوائد الدائنة والإيرادات، وهذه العلاقة إيجابية وممتينة جداً، ودالة إحصائياً عند إحصائية t تساوي 18.11 واحتمال دلالة 0 تقريباً، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، وبناءً عليه يمكن القول: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الفوائد الدائنة وبين متغير الإيرادات في المصرف التجاري".

2-2: الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الفوائد المدبنة وبين متغير المصاريف في المصرف التجاري:

تحديد طبيعة البيانات:

| المصاريف Y2 | الفوائد المدبنة X2 | البيان |
|----------------|-----------------------|--------------|
| 2.30E+09 | 1.47E+09 | Mean |
| 2.49E+09 | 1.69E+09 | Median |
| 3.62E+09 | 2.16E+09 | Maximum |
| 4.96E+08 | 3.10E+08 | Minimum |
| 1.00E+09 | 6.05E+08 | Std. Dev. |
| -0.64733 | -0.97612 | Skewness |
| 2.709962 | 3.025294 | Kurtosis |
| 0.513413 | 1.111796 | Jarque-Bera |
| 0.773595 | 0.573557 | Probability |
| 1.61E+10 | 1.03E+10 | Sum |
| 6.01E+18 | 2.19E+18 | Sum Sq. Dev. |

نجد أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية Jarque-Bera يساوي إلى 0.57، و0.77 عند كل من متغيري الفوائد المدينة والمصاريف على التوالي، وهي أكبر من 0.05، ومن ثمّ يمكن القول: إنّ البيانات الخاصة بكلّ المتغيرين تخضع لقانون التوزيع الطبيعي، ومنه يمكن الاستدلال على وجود العلاقة من خلال معامل ارتباط بيرسون، مع تحديد كل من إحصائية t ، واحتمال الدلالة Probability على الشكل الآتي:

| Correlation t-Statistic Probability | X2 | Y2 |
|---|----------|----------|
| X2 | 1.000000 | |
| Y2 | 0.914475 | 1.000000 |
| | 5.053420 | |
| | 0.0039 | |

نجد أنه توجد علاقة بنسبة 0.914 بين متغير الفوائد المدينة والمصاريف، وهذه العلاقة إيجابية ومتينة جداً، ودالة إحصائياً عند إحصائية t تساوي 5.05 واحتمال دلالة 0.0039 تقريباً، ممّا يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة ورفض فرض العدم، وبناءً عليه يمكن القول:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الفوائد المدينة وبين متغير المصاريف في المصرف التجاري".

2-3: الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير دخل الفائدة الصافي وبين متغير إجمالي الدخل التشغيلي في المصرف التجاري.

تحديد طبيعة البيانات:

| إجمالي الدخل التشغيلي Y3 | صافي دخل الفائدة الصافي X3 | البيان |
|-----------------------------|-------------------------------|--------------|
| 9.81E+08 | 1.39E+09 | Mean |
| 1.23E+09 | 1.65E+09 | Median |
| 1.67E+09 | 2.59E+09 | Maximum |
| 2.10E+08 | 4.61E+08 | Minimum |
| 5.62E+08 | 8.12E+08 | Std. Dev. |
| -0.20222 | 0.114218 | Skewness |
| 1.494465 | 1.647445 | Kurtosis |
| 0.708811 | 0.548796 | Jarque-Bera |
| 0.70159 | 0.760029 | Probability |
| 6.87E+09 | 9.70E+09 | Sum |
| 1.89E+18 | 3.96E+18 | Sum Sq. Dev. |

نجد أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية Jarque-Bera يساوي إلى 0.76، و0.70 عند كل من متغيري صافي دخل الفوائد وإجمالي الدخل التشغيلي على التوالي، وهي أكبر من 0.05، ومن ثمّ يمكن القول: إن البيانات الخاصة بكل المتغيرين تخضع لقانون التوزيع الطبيعي، ومنه يمكن الاستدلال على وجود العلاقة من خلال معامل ارتباط بيرسون، مع تحديد كل من إحصائية t، واحتمال الدلالة Probability على الشكل الآتي:

| Correlation t-Statistic Probability | | |
|---|--------------------------------|----------|
| | Y3 | X3 |
| Y3 | 1.000000 | |
| X3 | 0.986636 13.54007 0.0000 | 1.000000 |

نجد أنه توجد علاقة بنسبة 0.986 بين متغير صافي دخل الفوائد وإجمالي الدخل التشغيلي، وهذه العلاقة إيجابية وممتينة جداً، ودالة إحصائياً عند إحصائية t تساوي 13.54 واحتمال دلالة 0 تقريباً، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة ورفض فرض العدم، وبناءً عليه يمكن القول: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير دخل الفائدة الصافي وبين متغير إجمالي الدخل التشغيلي في المصرف التجاري".

2-4: الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير دخل الفائدة الصافي وبين متغير صافي الربح قبل الضريبة في المصرف التجاري:

تحديد طبيعة البيانات:

| البيان | صافي دخل الفائدة الصافي X4 | صافي الربح قبل الضريبة Y4 |
|--------------|-------------------------------|------------------------------|
| Mean | 9.81E+08 | 6.42E+08 |
| Median | 1.23E+09 | 8.84E+08 |
| Maximum | 1.67E+09 | 9.65E+08 |
| Minimum | 2.10E+08 | 1.93E+08 |
| Std. Dev. | 5.62E+08 | 3.46E+08 |
| Skewness | -0.20222 | -0.32954 |
| Kurtosis | 1.494465 | 1.213586 |
| Jarque-Bera | 0.708811 | 1.057481 |
| Probability | 0.70159 | 0.589347 |
| Sum | 6.87E+09 | 4.49E+09 |
| Sum Sq. Dev. | 1.89E+18 | 7.18E+17 |

نجد أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية Jarque-Bera يساوي إلى 0.58، و0.70 عند كل من متغيري دخل الفائدة الصافي وصافي الربح قبل الضريبة، على التوالي، وهي أكبر من 0.05، ومن ثمّ يمكن القول: إن البيانات الخاصة بكل المتغيرين تخضع لقانون التوزيع الطبيعي، ومنه يمكن الاستدلال على وجود العلاقة من خلال معامل ارتباط بيرسون، مع تحديد كل من إحصائية t، واحتمال الدلالة Probability على الشكل الآتي:

| Correlation t-Statistic Probability | Y4 | X4 |
|---|--------------------------------|----------------------------|
| Y4 | 1.000000 ----- ----- | |
| X4 | 0.941444 6.243560 0.0015 | 1.000000 ----- ----- |

نجد أنه توجد علاقة بنسبة 0.941 بين متغير صافي الدخل الفوائد والربح قبل الضريبة، وهذه العلاقة إيجابية ومتينة جداً، ودالة إحصائياً عند إحصائية t تساوي 6.24 واحتمال دلالة 0 تقريباً، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة ورفض فرض العدم، وبناءً عليه يمكن القول:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير دخل الفائدة الصافي وبين متغير صافي الربح قبل الضريبة في المصرف التجاري".

النتائج والتوصيات (Results and recommendations):

- النتائج Results:

نأوضح نتائج التحليل الإحصائي ما يأتي:

- 1_ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (العلاقة إيجابية ومتينة جداً) بين متغير الفوائد الدائنة وبين متغير الإيرادات في المصرف التجاري.
- 2_ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (العلاقة إيجابية ومتينة جداً) بين متغير الفوائد المدينة وبين متغير المصاريف في المصرف التجاري.
- 3_ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (العلاقة إيجابية ومتينة جداً) بين متغير دخل الفائدة الصافي وبين متغير إجمالي الدخل التشغيلي في المصرف التجاري.

4_ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (العلاقة إيجابية ومتينة جدًا) بين متغير دخل الفائدة الصافي وبين متغير صافي الربح قبل الضريبة في المصرف التجاري.

ن إن هامش الفائدة الصافي (الفرق بين الفوائد الدائنة والمدبنة) يعدُّ أهم مكونات الربحية في المصرف التجاري، إذ شكَّل صافي الفوائد نحو 75% من إجمالي أرباح البنك خلال سنوات الدراسة، ومن ثمَّ فإنَّ دخل الفائدة الصافي هو العمود الأساسي لربحية البنك.

- التوصيات recommendations:

1_ توجيه الاهتمام إلى الائتمان المصرفي ووضع الأدوات والآليات المناسبة لزيادة الودائع الثابتة وودائع التوفير وعادة ما يجري ذلك من خلال التحكم بأسعار الفائدة، إذ يجب على المصارف التجارية تشجيع حسابات التوفير والودائع الآجلة؛ وذلك من خلال وضع أسعار تفضيلية لهذه الودائع دون غيرها لأنها أحد أهم المصادر المالية للبنك التجاري.

2_ يجب إعفاء عائد الودائع الادخارية من الضريبة لما لها من أثر سلبي في رغبة الأفراد بالادخار، فضلًا عن تفضيل الضرائب غير المباشرة لعدم إمكانية التهرب منها وفرضها على الإنفاق فقط، وعدم شعور المكلف بعينها.

3_ منح المودعين من ذوي الدخل المحدود فائدة دائنة تمييزية لأنهم يعتمدون على فوائد مدخراتهم لدعم دخولهم ومواجهة تكاليف المعيشة، وهم يفتقدون للمقدرة والخبرة على استثمار مبالغهم المتواضعة.

4_ العمل على إيجاد مؤشر مرجعي لأسعار الفائدة في السوق المصرفية السورية.

المصادر والمراجع

v المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

- 1- حداد، أكرم، وهذلول، مشهور، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 2- حسن، محروس، إدارة المنشآت المالية، الجزء الأول، مطبعة الأهرام، مصر، 1992.
- 3- حشاد، نبيل، دليلك إلى اتفاق بازل 2: المضمون، الأهمية والأبعاد، ج1، لبنان، بيروت، 2004.
- 4- حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، ج2، لبنان، بيروت، 2005.
- 5- حوراني، أكرم، وحساني، عبد الرزاق، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2010.
- 6- الحياي، وليد، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
- 7- الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- 8- رشدي، مصطفى، تاريخ الاقتصاد العالمي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1979.
- 9- الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد، نحو نموذج لمعدل العائد في الاقتصاد الإسلامي، مركز بحوث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 2، 2008.
- 10- سلطان، محمد سعيد، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- 11- سويلم، محمد، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1993.
- 12- السيد علي، عبد المنعم، والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة التاسعة، دار الحامد للنشر، عمان، 2004.
- 13- شرف، كمال، وأبو عراج، هاشم، النقود والمصارف، جامعة دمشق، دمشق، 1994.
- 14- صخري، عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994.
- 15- عبد الله، خالد أمين، والطراد، إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 16- عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1989.

- 17- كنعان، علي، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، سورية، دمشق، 2003.
- 18- محمد منسي، عبد المعطي لاشين، إدارة المنشآت المالية: المصارف الشاملة_ البورصات المالية_ صناديق الاستثمار، الطبعة الثالثة، جامعة قناة السويس، مصر، 2006.
- 19- مسعداوي، يوسف، الأزمات المالية العالمية: الأسباب والنتائج المستخلصة منها، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- الرسائل العلمية:
- 20- جمعة، عقل سعيد، إستراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات، دراسة تطبيقية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، الأردن، 2005.
- 21- خطيب، منال، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حلب، حلب، سورية، 2004.
- 22- بن علي، بلعوز، أثر سياسة تعديل سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر-، رسالة معدة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- 23- صبري أبو عيسى، وجدان، مدى التزام المصارف الخاصة في سورية في تطبيق معايير بازل الدولية لمخاطر سعر الفائدة_ حالة تطبيقية مقارنة على المصارف السورية، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير في قسم المحاسبة، جامعة دمشق، دمشق، 2007.
- 24- الطراونة، سعيد، سياسة تسعير الفوائد المقبوضة من القروض في البنوك التجارية العاملة في الأردن "دراسة قياسية"، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مؤتة، عمان، 2002.
- الندوات والمؤتمرات والبحوث المنشورة على الإنترنت:
- 25- قطنجي، سامر مظهر، النموذج الرياضي للربا، 2007، متاحة على الرابط: www.kantakji.com.
- 26- الشاهد، سمير، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية)، اتحاد المصارف العربية، 2003.
- 27- الحوراني، محمود أكرم، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2005.

• المجالات العلمية:

- 28- إدارة البحوث، اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي ومتطلبات الالتزام باتفاق بازل (11)، النشرة المصرفية العربية، هذه الورقة أعدتها إدارة البحوث والمجلة وبنك المعلومات بالتعاون مع الخبير الاقتصادي والمالي نبيل حشاد، الفصل الأول، بيروت، لبنان، آذار/مارس، 2005.
- 29- فادي الخليل وآخرون، الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، 2006.

∨ المراجع باللغة الانكليزية:

- 30-Frederic S. Mishkin, The economics of money, banking, and financial markets, (7th ed), Pearson Addison-Wesley, The Addison-Wesley series in economics, 2004.
- 31_Helliari, Dhanani, Fifield, Stevenson, Interest Rate Risk Management, London, England: CIMA publishing, 2005.
- 32_Alsbehe, M. G, Davis, E. Philip, Determinants of Credit Risk in Some Arab Countries, Brunel University, London, 2006.
- 33-SY Amadou, Managing the Interest Rate Risk of Indian Banks, IMF Working Paper, Monetary and Financial System Department, International Monetary Department, 2005.

• القوانين والقرارات:

- 34- مصرف سورية المركزي، مجلس النقد والتسليف، القرارات ذوات الأرقام:
 (4/م ن / 4) تاريخ 2003/05/28، (39/م ن / 4) تاريخ 2003/12/03، (43/م ن / 4) تاريخ 2004/10/05، (119/م ن / 4) تاريخ 2005/03/09، (160/م ن / 4) تاريخ 2005/09/18، (172/م ن / 4) تاريخ 2005/11/14، (174/م ن / 4) بتاريخ 2005/12/3، (298/م ن / 4) تاريخ 2007/06/18، (393/م ن / 4) تاريخ 2008/05/05، (462/م ن / 4) تاريخ 2009/1/31، (698/م ن / 4) تاريخ 2010/08/24، (728/م ن / 4) تاريخ 2010/12/28، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5937) تاريخ 2011/05/02، (747/م ن / 4) تاريخ 2011/07/18، (795/م ن / 4) تاريخ 2011/12/14.
- 35- التقارير السنوية لمصرف سورية والمهجر للأعوام (2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011).

∨ المواقع الالكترونية:

- 36_ موقع مصرف سورية المركزي: <http://WWW.banquecentrale.gov.sy>
- 37_ موقع مصرف سورية والمهجر: <http://WWW.bso.com.sy>
- 34_Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, 2003, Principles For the Management and Supervision of Interest Rate Risk, Consultative Document, Septemper, from (<http://www.bis.com/pupl/bcbs/102.pdf>).